International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (5) May 2024 الإصدار (3)، العدد (5)

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً: دراسة نقدية مقارنة

صفية محمد عبد الله عسيري

دكتوراه بقسم السنة وعلومها، من كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية

daanah411@hotmail.com

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا ملخص للبحث بعنوان: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً" دراسة نقدية مقارنة، هدفت الدراسة إلى معرفة الراجح في الحكم على الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة "عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وتلميذه ابن المواق" جرحاً وتعديلا، وقد اتبعت منهج الاستقراء، والتحليل في بيان مراتب الألفاظ، والمقارنة مع أقوال النقاد في الحكم على الرواة، ودراسة مدى التوافق والاختلاف فيها، وبيان الراجح منها، وقد توصلت إلى أن الإشبيلي ثم ابن القطان وابن المواق من أشهر أعلام مدرسة الحديث بالمغرب، حيث يمثلون امتدادا لأكابر علمائها؛ وذلك لتقدمهم وسعة اطلاعهم ومعرفتهم بأحوال الرواة وأحكام النقاد، ومصادرهم في أقوالهم من كتب السنة المعتمدة، وأوصي بأن تتوسع دائرة الاهتمام بعلم أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ودراستها دراسة نقدية مقارنة حتى يتوصل إلى الحكم على الراوي ومعرفة طبقته، فهي كنوز دفينة تحتاج غواصا ماهراً يكشف عنها، فهذا العلم من أهم العلوم التي تنمي الفهم، وتقوي الشخصية العلمية لدا الباحث.

الكلمات المفتاحية: الجرح، التعديل، الإشبيلي، ابن القطان، ابن المواق، مجهول.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (5) May 2024 الإصدار (3)، العدد (5)

The Narrators in whom the Sayings of the Critical Imams Differed, whether Distorted or Modified: A Comparative Critical Study

Safia Muhammad Abdullah Asiri

Doctorate in the Department of Sunnah and its Sciences, from the College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Abha, Kingdom of Saudi Arabia

daanah411@hotmail.com

Research Summary

Praise be to God, and may blessings and peace be upon the Messenger of God and upon his family and all his companions, and after:

This is a summary of the research entitled: “The narrators about whom the sayings of the critical imams differed, both in terms of distortion and modification,” a comparative critical study. The study aimed to find out what is most likely in judging the narrators about whom the sayings of the imams differed, “Abd al-Haqq al-Ishbili, Ibn al-Qattan al-Fasi, and his student Ibn al-Mawwaq,” in terms of distortion and modification. I followed the method of induction and analysis in explaining the ranks of words, comparing with the critics’ sayings in judging the narrators, studying the extent of agreement and disagreement in them, and stating the most correct of them. I concluded that Al-Ishbili, then Ibn Al-Qattan, and Ibn Al-Mawaq are among the most famous figures of the Hadith school in Morocco, as they represent an extension of to its greatest scholars; This is due to their progress, extensive knowledge, and knowledge of the conditions of the narrators and the rulings of the critics, and their sources for their sayings from the approved books of the Sunnah. I recommend that the circle of interest be expanded in the knowledge of the sayings of the imams regarding the narrators, whether distorted or modified, and that they be studied in a critical and comparative study until one can reach a judgment on the narrator and know his class, for they are buried treasures that require a skilled diver. It is revealed, as this science is one of the most

important sciences that develops understanding and strengthens the scientific personality of the researcher.

Keywords: Al-Jarh, Al-Ta'deel, Al-Ishbili, Ibn Al-Qattan, Ibn Al-Mawaq, unknown.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنّ أقوال العلماء في الرواة جرحاً وتعديلاً تمثل لونًا من ألوان النقاش العلمي الهادف، والنقد البناء، الذي يبتغى من ورائه إصابة الحق، وسد الخلل، لأهمية هذا العلم على التصحيح والتضعيف، لمعرفة صحيحه من سقيمه وللتميز بين الرواة من أهل الحفظ والتثبت والإتقان، وبين أهل الغفلة وسوء الحفظ والكذب، فعبارات العلماء تختلف من عالم إلى عالم، فبعضهم متشدد، وبعضهم معتدل، والبعض متساهل، ومن هنا اختلفت عباراتهم في الرواة جرحاً وتعديلاً.

ومن العلماء الذين تعارضت أقوالهم في الرواة جرحاً وتعديلاً: عبد الحق الإشبيلي في كتابه الأحكام الوسطى، وتبعه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ثم تلميذه ابن المواق في كتابه بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأهمله أو ألم به فما تممه ولا كمله، فأحببت تتبع هذه الأقوال في الراوي الواحد، التي ذكرها ابن المواق في كتابه: ((بغية النقاد النقلة)) على كتاب: ((بيان الوهم والإيهام)) لابن القطان، ((والأحكام الوسطى)) لعبد الحق الإشبيلي، ودراستها ومقارنتها مقارنة نقدية وفق منهج النقاد وقواعدهم في هذ المجال، فوقع اختياري، على موضوع: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً" دراسة نقدية مقارنة.

مشكلة البحث

يتناول هذا الموضوع، الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً، ويتفرع عن ذلك ضرورة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- معرفة مراتب ألفاظ الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً؟
- ما أدلة الأئمة فيما ذهبوا إليه في الحكم على الرجال؟
- معرفة مرتبة الراوي عند أهل العلم، وفي أي درجة يصنف؟

حدود البحث

جمع الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً ومن هؤلاء الأئمة: "عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، وتلميذه: ابن المواق"، ثم دراستها ونقدها والمقارنة بينها حسب القواعد والضوابط التي وضعها أهل العلم والمعرفة.

أهداف البحث

أولًا: جمع أقوال عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، وابن المواق على الرواة، ومقارنتها من حيث الحكم ودراستها دراسة نقدية.

ثانياً: معرفة المصادر التي وقفوا عليها، ومعرفة الراجح والمرجوح من أقوالهما، بعد عرضها ومناقشتها، ودراستها دراسة نقدية.

ثالثاً: معرفة طبقة الراوي بين المتكلمين في الرجال.

منهج البحث

أولاً: اتبعت منهج الاستقراء، والتحليل في بيان مراتب الألفاظ، والمقارن بالمقارنة مع أقوال النقاد في الحكم على الرواة، ودراسة مدى التوافق والاختلاف فيها، وبيان الراجح منها.

ثانيًا: بدأت بإيراد الحديث، وتخريجه في الحاشية، ثم أذكر قول: (الإشبيلي) ثم قول المستدرك عليه: (ابن القطان)، ثم استدراك: (ابن المواق)، ثم تكون الدراسة والمقارنة، ثم الترجيح للمسألة.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، ومبحث فيه: ثلاثة مطالب، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

- المقدمة: وتشتمل على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، حدود البحث، وأسئلته، والدراسات السابقة، ومصطلحاته، وخطة البحث، ومنهج البحث.
- مبحث: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً" وفيه ثلاثة مطالب:
  - المطلب الأول: فيمن قالوا فيه (مجهول).
  - المطلب الثاني: فيمن قال فيه الإمام ابن المواق (ضعيف).
  - المطلب الثالث: فيمن سكت عنه الإشبيلي.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات.
- فهرس المراجع.

الدراسات السابقة

لم أجد على حد بحثي واطّلاعي، دراسة علمية مستقلة أفردت: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً" دراسة نقدية مقارنة على ابن القطان، والإشبيلي، وابن المواق بالذات.

مبحث: "الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الأئمة النقاد جرحاً وتعديلاً"، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فيمن قالوا فيه (مجهول).

حديث المسألة:

عن علي بن أبي طالب، أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ لِلْأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ مِنْ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتْبُتَ لَكَ الْقَضَاءُ»»[1].

قال الإشبيلي: عن علي بن أبي طالب قال: بعثني رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلم - إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا رسولَ الله، تُرسِلُني وأنا حديث السِّنِّ ولا عِلْمَ لي بالقضاء؟ ... الحديث.

وقد روي من طريق القاسم بن عيسى الطائي عن الثوري عن علي بن الأقمر عن علي. والقاسم هذا مجهول، ذكره أبو محمد وأسنده إلى القاسم.] [2].

قال ابن المواق: [واتفق فيه لأبي محمد أمر آخر، خالف فيه أصله فيمن روى عنه اثنان فصاعدا أنه يقبل رواياتهم، ولم يجر على أصله في القاسم هذا، وذلك أنه ضعف الحديث بالجهل بالقاسم بن عيسى هذا، والقاسم هذا روى عنه أبو داود السجستاني، وسهل بن أحمد بن عثمان الواسطي، وأبو محمد أسلم بن سهل، العروف ببحشل صاحب "تاريخ الواسطيين" وغيرهم. فخالف في هذا أصله وترك فيه مذهبه المعلوم له، فقف عليه تجده كما قلناه. والله المستعان. اهـ] [3].

الدراسة النقدية المقارنة

ذكر الإشبيلي من طريق ابن حزم، عن القاسم بن عيسى الطائي، عن المؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، عن علي: حديث النهي أن يقضي بين الخصمين حتى يسمع من

---

[1] أخرجه ابن الأعرابي في معجمه: 834/2/ح1719، وعنه ابن حزم في المحلى: 436/8، والآجري في الشريعة: 2070/4/ح1552، وأبو بكر الإسماعيلي في معجمه: 654/2/ح285، وضياء الدين المقدسي في المختارة: 388/2/ح774، جميعهم من طريق القاسم الطائي، عن المؤمل بن إسماعيل، عن سفيان، عن علي بن الأقمر الكوفي عن أبي جُحيفة، عن علي.

[2] الأحكام الوسطى: 342/3-343..

[3] بغية النقاد النقلة: 85/1-87/ح36.

الآخر[4]. ثم قال عقبه: (والقاسم هذا مجهول. ذكره أبو محمد وأسنده إلى القاسم). فتعقبه ابن المواق بإطلاقه حكم الجهالة في حال القاسم بن عيسى الطائي، إذ أنه ليس بمجهول فقد روى عنه اثنان فصاعدا لذا حق أن يرتفع عنه الجهالة وذكر منهم أبي داود، وسهل الواسطي، وأسلم بن سهل، وغيرهم.

هكذا قال ابن المواق وتعقبه صحيح، إذ أن القاسم هذا يعرف بالقاسم ابن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي، قال فيه أسلم بن سهل في تاريخ واسط: "يكنى أبا محمد توفي سنة أربعين ومائتين"[5].

روى عن:

حجاج بن محمد.

وخالد بن عبد الله.

ورحمة بن مصعب الباهلي.

وصلة بن سليمان الواسطي العطار.

وطلحة بن عبد الرحمن الواسطي.

وعبد الحكيم بن منصور الخزاعي.

ومحمد بن ثابت العبدي.

ومحمد بن الحسن المزني الواسطي.

ومؤمل بن إسماعيل.

وهارون بن مسلم.

وهشيم بن بشير.

وروى عنه:

أبو داود في "المراسيل".

وإبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطي.

وإبراهيم بن إسحاق الحربي.

وإبراهيم بن سهلويه.

[4] المحلى: 436/8.
[5] تاريخ واسط: ص201.

وأسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل.

وجعفر بن أحمد بن سنان القطان الواسطي.

وجعفر بن أحمد بن المبارك الواسطي كردان.

والحسن بن علي بن شبيب المعمري.

وسهل بن أبي سهل، واسمه: أحمد بن عثمان الأسلمي الواسطي الحافظ.

وعبد الله بن قحطبة الصلحي.

وعلي بن سعيد بن بشير الرازي.

وعمر بن الوليد ابن أبان الكرابيسي.

ومحمود بن محمد الواسطي.

ويحيى بن معلى ابن منصور الرازي[6].

أقوال العلماء فيه:

قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: تغير عقله[7].

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[8].

قال ابن حزم: "مجهول لا يدري من هو"[9].

وقال ابن حجر: "صدوق تغير"[10].

فيظهر مما سبق أن ((القاسم بن عيسى الطائي) ليس بمجهول، كما قال ابن المواق، للقرائن التالية:

أولاً: أن وصف الجهالة لا يصح إطلاقه عليه، فقد روى عن عدد من الشيوخ كما سبق ذكره، ومن التلاميذ مثلهم أو أكثر، فيبعد ذلك أنْ يكون في عداد المجهولين.

ثانياً: ابن حزم عُرف بإطلاقه حكم الجهالة على كل من لا يعرفه ولا أطلع على حاله، فقد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وابن

[6] تهذيب الكمال: 402/23/ت4806، تهذيب التهذيب: 327/8/ت590.
[7] تهذيب الكمال: 402/23/ت4806.
[8] الثقات: 18/9/ت14946.
[9] المحلى بالآثار: 437/8.
[10] تقريب التهذيب: ص451/ت5476.

العباس الأصم، وأبو عيسى الترمذي[11]، وغيرهم[12]، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة إسماعيل بن محمد الصفار : "لم يعرفه ابن حزم فقال في (المحلى) : أنه مجهول، وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره ، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم لا نعرفه أو لا نعرف حاله وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد فلا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف"[13].

وقال أيضاً في ترجمة: أحمد بن علي بن مسلم، الذي قال فيه ابن حزم "مجهول"، قال: "وهذه عادة ابن حزم أنه إذا لم يعرف الراوي يجهله، ولو عبر بقوله: "لا أعرفه لكان أنصف، لكن التوفيق عزيز"[14]. وغير هؤلاء الكثير ممن يطلق عليهم ابن حزم لفظ الجهالة بمجرد أنه لم يعرفهم.

فتبعه على ذلك عبد الحق الإشبيلي كما في الأحكام من موضعه السابق حيث نقل حكم ابن حزم على القاسم بن عيسى وقال فيه مجهول، وسبق أن الإشبيلي بين في مقدمته أنه يعول في التجريح والتعديل والحكم على الأحاديث على أشخاص معينين[15]، وقد نص على ذلك ابن القطان أن الإشبيلي " لا يذكر من التعليل إلا ما يجد لغيره كيفما كان"[16].

ثم انتقده على ذلك ابن القطان في مواضع من كتابه، من ذلك قوله: " فإن شيخه ومعتمده في التصحيح والتضعيف: أبا محمد ابن حزم..."[17].

ثالثًا: لم ينص أحد على جهالة (القاسم بن عيسى الطائي) إلا ابن حزم دون غيره. وتبعه على ذلك عبد الحق الإشبيلي كما في الأحكام وقد اعترض الحافظ ابن حجر على ابن حزم، فقال في تهذيب التهذيب من ترجمة القاسم بن عيسى: "وأفرط أبو محمد بن حزم كعادته فقال: مجهول لا يدري من هو"[18]، ولعل عمدة ابن حجر في رده لكلام ابن حزم هو قول أبي داود في القاسم بأنه تغير، وهذا يقتضي أنه غير مجهول لا عيناً ولا حالاً، بل جرحه جرح مفسر بتغير عقله كما قال أبي داود، ولم يوثقه معتبر، وعلى قول ابن حجر صدوق لعله يقصد بذلك في الشواهد.

فكان الأولى على ابن حزم أن يضعف الحديث بمؤمل بن إسماعيل فهو علة الخبر في نظري، وذلك لأن مؤمل تفرد بهذا الحديث عن سفيان الثوري عن أهل بلده وهو بصري، والقاسم بن عيسى الراوي عن

[11] قال الذهبي في ميزان الاعتدال 678/3 من ترجمة الترمذي: "الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب "الإيصال" أنه مجهول ... ".
[12] تهذيب التهذيب: 388/9.
[13] لسان الميزان: 432/1/ت1340.
[14] لسان الميزان: 231/1/ت724.
[15] الأحكام الوسطى: 67/1.
[16] بيان الوهم والإيهام: 406/3.
[17] بيان الوهم والإيهام: 362/3.
[18] تهذيب التهذيب: 327/8/ت590.

مؤمل، والراوي عن القاسم وهو: ابن أبي سهل؛ واسطيان.

قال فيه محمد بن نصر المروزي: "المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ، كثير الغلط"[19].

الترجيح:

أصاب ابن المواق فيما تعقب به الإشبيلي من قوله في القاسم بن عيسى مجهول، والصحيح أنه معروف العين والحال، وليس بمجهول.

(2) حديث المسألة:

عن وائل بن حُجر، قال: «رأيت النبي- صلى الله عليه وسلم -إذا سجدَ وَضَعَ رُكْبتيهِ قبل يديهِ، وإذا نَهَضَ رفع يديه قبلَ رُكبتيهِ »[20].

قال الإشبيلي: أبو داود، عن شريك، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، فإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه.

روي همام عن عاصم مرسلاً، وهمام ثقة] .[21]

قال ابن القطان: وذكر أيضا من طريق أبي داود، عن شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» الحديث.

ثم قال: رواه همام عن عاصم مرسلا، وهمام ثقة..... ويؤكد قبح هذا العمل ضعف شقيق الذي عنه رواه همام، فإنه شقيق أبو الليث، هو لا يعرف بغير رواية همام عنه، فإسقاطه إزالة ضعيف من الإسناد، وهي التسوية، وقد تبين في (كتاب المراسيل) في نفس الإسناد أنه شقيق أبو الليث، فأعلم ذلك][22].

قال ابن المواق: [وقول ابن القطان في شقيق: (إنه ضعيف). مما تسامح فيه، وإنما هو مجهول، لم يرو عنه غير همام، والله أعلم**]** [23].

---

[19] تهذيب التهذيب: 381/10/ت682.

[20] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، 129/2، برقم: 838، والترمذي في سننه كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، 356/1، برقم: 268، والنسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب رفع اليدين عن الأرض قبل الركبتين، 234/2، برقم: 1154، وابن ماجه في سننه، كتاب أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السجود، 54/2، برقم: 882: جميعهم من طرق عن شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، مرفوعاً.
وروي من طريق همام عن شقيق، عن عاصم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، 130/2، برقم: 839. والترمذي في لعلل الكبير: ص:69، برقم: 100.

[21] الأحكام الوسطى: 399/1.

[22] بيان الوهم والإيهام: 66/2.

[23] بغية النقاد النقلة: (1/38-39/ ح12).

الدراسة النقدية المقارنة

ابن القطان أورد حديث همام عن شقيق عن عاصم مرسلاً، وتكلم عن قبح الإسناد بتضعيف شقيق أبو الليث، الراوي عن عاصم بن كليب، فتعقبه ابن المواق، بقوله: "وإنما هو مجهول، لم يرو عنه غير همام". قلت: هو: شقيق أبو ليث ويقال: أبو الليث[24].

روى عن: عاصم بن كليب.

روى عنه: همام.

يظهر مما سبق أن (شقيق أبو الليث) ممن يدخل دائرة الجهالة، ف يرد حديثه لكونه مجهول كما نص ابن المواق، للقرائن التالية:

أولاً: لم ينص أحد على ضعفه إلا ابن القطان دون غيره.

ثانياً: ابن المواق أصاب في قوله: "مجهول". فقد سبقه بهذا القول الطحاوي (ت321هـ) في شرح المعاني[25]، وتبعه على ذلك ابن سيد الناس (ت734هـ)[26]، والذهبي (ت748هـ)[27]، وابن ناصر الدين (ت842هـ)[28]، وابن حجر (852هـ)[29]، والعيني (ت855هـ)[30]، والمباركفوري (ت1353هـ)[31]

ثالثاً: أن شقيق لم يروي إلا عن عاصم بن كليب، وعنه: همام بن يحيى، ولم تكن له رواية إلا هذه الرواية في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، كما نص على ذلك المزي[32]، فمن ليس له إلا حديثاً واحداً، ولا يعرف إلا به، وتفرد بالرواية عنه راوٍ فقط، بل إن ندرة رواية الراوي وندرة الرواة عنه تكون سبباً لجهالته، فكيف بمن اتفقوا على جهالته جمع من أهل العلم، وانطبقت عليه شروط الجهالة، ولم يضعفه إلا ابن القطان الفاسي!

رابعاً: إضافة إلى ذلك طبقة (شقيق) المتأخرة، فقد جعله ابن حجر من السادسة كما في التقريب من الموضع السابق. قال الذهبي: "وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم

---

[24] انظر: الجرح والتعديل: (373/4)، تهذيب الكمال:558/12 ، الكاشف: (489/1)، تهذيب التهذيب: (364/4).
[25] شرح معاني الآثار: 255/1/ ح1520.
[26] النفح الشذي: 454/4.
[27] ميزان الاعتدال: 348/3.
[28] توضيح المشتبه: 305/5.
[29] تقريب التهذيب: ص268/ ت2819.
[30] نخب الأفكار: 402/4.
[31] تحفة الأحوذي: (118/2).
[32] تهذيب الكمال: 558/12.

من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم، فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به"[33].

الترجيح

أصاب ابن المواق فيما تعقب به ابن القطان من تضعيفه (لشقيق أبو الليث)، إذا أن الراجح في حاله الجهالة. والله أعلم.

المطلب الثاني: فيمن قال فيه الإمام ابن المواق (ضعيف).

(3) حديث المسألة:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ جَارِهِ مَخَافَةً عَلَى أَهْلِهِ وَمَالِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُؤْمِنٍ وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْجَارِ إِذَا اسْتَعَانَكَ أَعَنْتَهُ، وَإِذا اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ، وَإِذا افْتَقَرَ عُدْتَ عَلَيْهِ، وَإِذا مَرِضَ عُدْتَهُ، وَإِذا أَصَابَهُ خَيْرٌ هَنَّأْتَهُ، وَإِذا أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ عَزَّيْتَهُ، وَإِذا مَاتَ اتَّبَعْتَ جَنَازَتَهُ، ولاَ تَسْتَطِلْ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ تَحْجُبُ عَنْهُ الرِّيحَ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، ولاَ تُؤْذِهِ بِقَتَارِ قِدْرِكَ إِلاَّ أَنْ تَغْرِفَ لَهُ مِنْهَا، وَإِنِ اشْتَرَيْتَ فَاكِهَةً فَأَهْدِ لَهُ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَأَدْخِلْهَا سِرًّا، ولاَ يُخْرِجْهَا وَلَدُكَ لِيَغِيظَ بِهَا وَلَدَهُ أَتَدْرُونَ مَا حَقُّ الْجَارِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَبْلُغُ حَقَّ الْجَارِ إِلاَّ قَلِيلٌ مِمَّنْ رَحِمَهُ اللَّهُ فَمَا زَالَ يُوصِيهِمْ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ الْجِيرَانُ ثَلاثَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ ثَلاثَةُ حُقُوقٍ وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ حَقَّانِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ حَقٌّ فَأَمَّا الَّذِي لَهُ ثَلاثَةُ حُقُوقٍ فَالْجَارُ الْمُسْلِمُ الْقَرِيبُ لَهُ حَقُّ الْجِوَارِ وَحَقُّ الإِسْلامِ وَحَقُّ الْقَرَابَةِ وَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقَّانِ فَالْجَارُ الْمُسْلِمُ لَهُ حَقُّ الْجِوَارِ وَحَقُّ الإِسْلامِ وَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ الْجَارُ الْكَافِرُ لَهُ حَقُّ الْجِوَارِ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ نُطْعِمُهُمْ مِنْ نُسُكِنَا؟ قَالَ: لاَ تطعموا المشركين شَيْئًا مِنَ النُّسُكِ»[34].

قال الإشبيلي: [وذكر أبو أحمد بن عدي من حديث عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وذكر حق الجار وقال: "ولا تستطل عليه بالبناء تحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذه بقتار قدرك إلا أن تغرف له منها. . .الحديث.

وهذا حديث منكر وإسناده ضعيف لا يعول عليه] [35].

---

[33] ديوان الضعفاء والمتروكين (ص374).

[34] أخرجه ابن عدي في الكامل: 292/6/ت1327، وعنه البيهقي في شعب الإيمان: 104/12/ ح9113. عن سليمان بن عبد الرحمن، عن سويد بن عبد العزيز، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.
قال البيهقي عقبه: "عبد العزيز، وعثمان بن عطاء، وأبوه ضعفاء، غير أنهم غير متهمين بالوضع، وقد روي بعض هذه الألفاظ من وجه آخر ضعيف".

[35] الأحكام الوسطى: 296/3.

قال ابن القطان: [وذكر من طريق أبي أحمد حديث عثمان الخراساني، عن أبيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه وسلم، وذكر حق الجار - وقال: "ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، ولا تؤذه بقتار قدرك، إلا أن تغرف له منها " وذكر الحديث.

قال: وهذا حديث منكر، وإسناده ضعيف لا يعول عليه. وذلك أنه ليس هكذا هو في كتاب أبي أحمد، بل هو عنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. قال أبو أحمد: حدثنا أبو قصي، قال: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سويد بن عبد العزيز، قال: حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن جده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله،.... الحديث.

هذا نص الحديث عند أبي أحمد، وهو شديد النكارة، ولو جاء به أوثق الناس، فكيف هؤلاء.

وكذا وقع في النسخة من كتاب أبي أحمد: عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن جده، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده

وأخاف أن يكون قوله: "عن جده" في عثمان بن عطاء خطأ، فإني لا أعرف لعبد الله أبي مسلم - والد عطاء الخراساني، مولى المهلب بن أبي صفرة - رواية، وإنما يروي عن عمرو بن شعيب عطاء الخراساني نفسه، لا بوساطة أبيه، فينبغي أن يكون الحديث هكذا: عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه وسلم.

ومما روي بهذا الإسناد، ما ذكر العقيلي في كتابه - نذكره استظهارا لما قلناه - قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء أخاف أن أنساها، أفتأذن لي فأكتبها؟ قال: " نعم "[36].

فقد تبين بهذا الذي ذكرناه أن جعل أبي محمد - رحمه الله - هذا الحديث عن عثمان بن عطاء، عن أبيه عن جده أراه أسقط عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خطأ، إنما هو حديث عبد الله بن عمرو، والحديث غاية في الضعف، بضعف عثمان المذكور، فاعلم ذلك[37].

قال ابن المواق: [كل ما ذكر ع في هذا صحيح إلا موضعًا واحدًا؛ وهو تضعيفه الحديث بعثمان بن عطاء الخراساني وحده، وفي الإسناد من هو أضعف منه؛ وهو سويد بن عبد العزيز الدمشقي، يقال قاضي دمشق، ويقال قاضي بعلبك. قال البخاري: (عنده مناكير، أنكرها أحمد). وقال الدولابي: نا عبد

[36] أخرجه العقيلي في الضعفاء 210/3/ت1213، والطبراني في مسند الشاميين:340/3/ح2431، كلاهما عن يحيى بن أيوب عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.
[37] بيان الوهم والإيهام: باب النقص من الأسانيد، 59/2-61.

الله بن أحمد عن أبيه، قال: سويد بن عبد العزيز متروك الحديث..

وحدثنا معاوية عن يحيى، قال: سويد بن عبد العزيز ضعيف، وروى عنه عباس أنه ليس بشيء. كان قاضيا بدمشق بين النصارى. قلت ليحيى: فالمسلمين من كان يقضي لهم؟ قال يقضي لهم قاض آخر. قال يحيى: وسويد واسطي انتقل إلى دمشق، وليس حديثه بشيء.

قال م: فإعلال الحديث بعثمان بن عطاء -ودونه هذا الذي ذكره الأئمة بما نقلته عنهم- ليس بصواب، ولعل عثمان لم يسمع بهذا الخبر قط، وتكون البلية فيه من سويد هذا، فلعله وضعه عليه، وعثمان بريء من عهدته، وعثمان وإن كان وصف بالضعف، فَإِنَّ دُحَيما قد حسن فيه القول. قال أبو حاتم الرازي. سمعت دُحَيما، وسألته عن عثمان بن عطاء. فقال: لا بأس به. فقلت: إن أصحابنا يضعفونه. فقال: وأي شيء حدث عثمان من الحديث، واستحسن حديثه).

وقال البخاري: (ليس بذاك القوي، صاحب مراسيل). وضعفه ابن معين وغيره، ولكن هذا الحديث لم يعرف عنه إلا من طريق سويد بن عبد العزيز، فالحمل فيه على سويد حتى نجده عن عثمان من غير رواية سويد ممن يكون أحسن حالا من سويد، وحينئذ نحمل فيه على عثمان،

ودون سويد أيضاً فيه: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وفي النفس منه ما فيها، وإن كان قد حدث عنه أبو عبد الله البخاري في الصحيح، فإن أبا حاتم جرحه وقال: (كان في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، قال: وكان لا يميز).

قال م: وقد روى سليمان هذا حديثا منكرا رواه عنه الثقات، ومن فوقه في إسناده ثقة، وهو ما ذكره أبو عيسى الترمذي، قال:

نا أحمد بن الحسن أنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، أنا الوليد بن مسلم، نا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، أنه قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، تَفَلَّتَ هَذَا القُرْآنُ مِنْ صَدْرِي فَمَا أَجِدُنِي أَقْدِرُ عَلَيْهِ... فذكر الحديث بطوله في الحفظ. وقال: لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم[38].][39] .

الدراسة النقدية المقارنة

ابن القطان أورد حديث حق الجار، من عند ابن عدي في "الكامل"، بإسناده ومتنه، وتعقب الإشبيلي بالوهم لأنه رواه من طريق عثمان الخراساني، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم،

[38] أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب في دعاء الحفظ، 166/6/ح3570. قال الترمذي عقبه: " هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم. ".

[39] بغية النقاد النقلة: 1/40-46.

وأسقط من الإسناد عمرو بن شعيب ومن بعده، وقال الصحيح عند ابن عدي أنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم أخذ يشك في الإسناد بوجود (جد) عثمان بن عطاء فيما بين والد عطاء بن عثمان وعمرو بن شعيب، وقال أنه كذا وقع في النسخة من كتاب ابن عدي، والصحيح أن عطاء الخرساني يروي مباشرة عن عمرو بن شعيب، دون واسطة أبيه، فوجوده في الأسناد خطأ، فالذي ينبغي أن يكون عليه الإسناد عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه وسلم، واستشهد بهذا الإسناد ما رواه العقيلي من طريق عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، في الأذن له بالكتابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحكم على هذه الرواية بالضعف، لوجود عثمان بن عطاء الخراساني.

هذا مجمل ما ذكره ابن القطان، وما قاله في تعقبه على الإشبيلي عجيب؛ من ناحيتين:

الأول: أن الإشبيلي رواه على الصحيح كما هو عند ابن عدي كما سبق من موضعه من الأحكام دون زيادة جد عثمان الخرساني في الإسناد.

الثاني: قوله أنه وجده هكذا في نسخته من ابن عدي، أي:- بوجود جد عثمان بن عطاء في السند- فلم أقف عليه هكذا في جميع طبعات الكامل لابن عدي[40]، بل الصحيح عنده أنه أورد الرواية دون ذكر جد عثمان، فوالد عثمان: (عطاء الخرساني) يروي مباشرة عن عمرو بن شعيب، فلعل الوهم وقع في نسخة ابن القطان، فقط، أو صححت بعد ذلك.

ثم جاء ابن المواق فتعقب ابن القطان بأنه اقتصر على تضعيف الحديث -أي حديث: عبد الله بن عمرو بن العاص -في حق الجار، بعثمان بن عطاء الخراساني وحده، وفي الإسناد من هو أضعف منه؛ كسويد بن عبد العزيز، وسليمان بن عبد الرحمن، هكذا قال ابن المواق، وإن كان كلامه صحيحا في أصله من تضعيفه لهؤلاء الرواة، إلا أنه وهم في تعقبه على ابن القطان، وذلك في عدة أمور:

أولاً: أن ابن القطان لم يضعف الحديث بعثمان بن عطاء وحده، بل أورد الحديث من عند ابن عدي بإسناده ومتنه، ثم قال: " هذا نص الحديث عند أبي أحمد، وهو شديد النكارة، ولو جاء به أوثق الناس، فكيف هؤلاء". فقوله: فكيف هؤلاء، يدل على إشارته لجمع من الضعفاء في السند أو ما دون ذلك،

[40] الكامل في ضعفاء الرجال: 292/6/، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.
الكامل في ضعفاء الرجال: 171/5. الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1409 – 1988، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
الكامل في ضعفاء الرجال: 56/8.، المحقق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 هـ.

بدليل أنه يرى بضعف سويد بن عبد العزيز، فقد ضعفه في موضع آخر من كتابه[41]، وقال أيضاً في حال سليمان بن عبد الرحمن: "وهو مختلف فيه، إلا أنه كان أروى الناس عن المجهولين، وكانت فيه غفلة، وكان في حد لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز"[42].

ثانياً: أن ابن القطان تكلم عن خطأ زيادة (عن جده) "في (عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن جده)، واستظهر بحديث آخر بنفس الإسناد الذي عند ابن عدي من طريق عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، لتأييد ما ذهب إليه، من أن عطاء الخراساني إنما يروي عن عمرو بن شعيب نفسه، لا بواسطة أبيه، حيث قال: "ومما روي بهذا الإسناد، ما ذكر العقيلي في كتابه - نذكره استظهارا لما قلناه - قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء أخاف أن أنساها، أفتأذن لي فأكتبها؟ قال: "نعم". ثم تكلم عن إسناد هذه الرواية فقال: "والحديث غاية في الضعف، بضعف عثمان المذكور". فكلامه هنا واضح أنه يقصد بالضعف سند العقيلي، وليس سند ابن عدي السابق، وخص طريق (عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده) بالحكم عليه، لأن أصل الإشكال في زيادة جده في عثمان بن عطاء.

ثالثاً: لم يذكر هذا الحديث أي: "حديث العقيلي" ابن المواق على أنه أورد تعقب ابن القطان على الإشبيلي كاملاً، فقد يكون حصل له سبق نظر فظن كلام ابن القطان على حديث ابن عدي. والله أعلم.

وما ذكره ابن المواق بعد ذلك في الحكم على رجال السند في حديث ابن عدي صحيحاً، فسويد بن عبد العزيز[43]، وعثمان بن عطاء[44]، مجمع على تضعيفهما، أما سليمان بن عبد الرحمن: صدوقٌ حسن الحديث، وثقه هشام بن عمار، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وأبو داود، والذهبي، وقال يحيى بن معين وأبو حاتم وصالح جزرة: لا بأسَ به، وقال النسائي: صدوق. وقد ذكر أكثرهم أنه كثير الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فكثرت المناكير في حديثه بسبب ذلك، قال أبو حاتم: "صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلاً وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يميز". ولهذا قلنا: صدوق حسن الحديث، وإلا فإنه ثقة في نفسه، لكن هذه الكثرة في الرواية عن الضعفاء والمجهولين وضعت منزلته، وقول ابن المواق إنه قد حدث عنه أبو عبد الله البخاري في الصحيح، فالذي ظهر لي أن البخاري رحمه الله أخرج له من حديثه ما توبع عليه. قال الحافظ في هدي

---

[41] بيان الوهم والإيهام: (483/5).
[42] بيان الوهم والإيهام: 218/3.
[43] انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص55)، الضعفاء الكبير للعقيلي (157/2، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص50)، الكامل في ضعفاء الرجال (490/4)، تهذيب الكمال (255/12)، ميزان الاعتدال (251/2).
[44] انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: 210/3، الكامل في ضعفاء الرجال (290/6)، الضعفاء لأبي نعيم (ص114)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (170/2)، تهذيب الكمال 441/19)، ميزان الاعتدال (48/3.

الساري: "روى عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن الوليد بن مسلم فقط وروى له مقروناً بموسى بن هارون البردي حديثا من روايته عن الوليد أيضا، وروى له الباقون سوى مسلم"[45]، وما ذكره ابن المواق عنه أنه روى حديثا منكرا، قال الذهبي في "الميزان" من ترجمته: "وهو مع نظافة سنده حديث منكر جدًا في نفسي منه شيء، فالله أعلم"[46] فلعل سليمان شُبِّه له وأدخل عليه كما قال فيه أبو حاتم: "لو أنَّ رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم"، وقال العقيلي: "ليس يرجع من هذا الحديث إلى صحة، وليس له أصل، ولا يتابع عليه" [47]

ولم ينفرد سليمان بن عبد الرحمن به بل تابعه هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات وقال: "قال الدارقطني: تفرد به هشام عن الوليد" [48] كذا قال، وقد توبع كما تقدم.

الترجيح:

وهم ابن المواق فيما تعقب به ابن القطان في تضعيفه لعثمان بن عطاء فقط دون غيره، في سند ابن عدي، والصواب: أنه ضعف عثمان بن عطاء في سند العقيلي.

المطلب الثالث: فيمن سكت عنه الإشبيلي

(4) حديث المسألة:

عن حذيفة بن اليمان، قال، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلًا قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رُئِيَ عَلَيْهِ بَهْجَتُهُ، وَكَانَ رِدْءًا لِلْإِسْلَامِ اعْتَرَلَ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، وَخَرَجَ عَلَى جَارِهِ بِسَيْفِهِ، وَرَمَاهُ بِالشِّرْكِ»[49].

قال الإشبيلي: [البزار، عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "إنما أتخوف عليكم رجلا قد قرأ القرآن .... الحديث.] [50].

---

[45] هدي الساري (ص408).
[46] ميزان الاعتدال: 213/2/ ت3487.
[47] الضعفاء الكبير: 21/4).
[48] الموضوعات لابن الجوزي: (138/2-140).
[49] أخرجه البخاري في تاريخه: 301/4/ت2907، والبزار في مسنده: 220/7/ح2793، والطحاوي في مشكل الآثار: 324/2/ح865، وأخرجه ابن حبان في صحيحه: 282/1/ح81، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: 690/2/ت1859: جميعهم من طرق عن محمد بن بكر البرساني، عن الصلت، عن الحسن؛ عن جندب بن عبد الله، عن حذيفة بن اليمان.
قال ابن أبي حاتم الرازي في المراسيل ص42: "سمعت أبي، ρ، يقول: لم يصح للحسن سماع من جندب ρ".
[50] الأحكام الوسطى: 338/4.

قال ابن المواق: وذكر من طريق البزار عن جندب بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إنما أتخوف عليكم رجلا قرأ القرآن ...الحديث.

قال م: وعلى ق فيه درك آخر، وذلك أنه سكت عنه، وهو من رواية الصلت هذا. وهو ابن مهران كما بينه البخاري. ولا مزيد فيه على رواية البرساني وسهل بن حماد عنه. فاعلمه. اهـ] [(51)] .

الدراسة النقدية المقارنة

ذكر الإشبيلي من مسند البزار، حديث حذيفة بن اليمان" إنما أتخوف عليكم رجلا قرأ القرآن.. الحديث، وهو حديث رواه البزار عن محمد بن مرزوق، والحسين بن أبي كبيشة، عن محمد بن بكر البرساني، عن الصلت، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة[52].

فتعقبه ابن المواق بسكوته عنه، وهو من رواية الصلت ابن مهران كما بينه البخاري، وسبق أن قال في مقدمته من الأحكام أن من منهجه إذا جاء الحديث "بإسناد معتل ذكر علته، ونبه عليه، وإن لم تكن فيه علة كان سكوته عنه دليلا على صحته"[53]. لذلك تعقبه ابن المواق بسكوته عنه، وفيه الصلت، لأن بسكوت الإشبيلي عنه جاء كأنه صحيحا عنده، وهذا يناقض منهجه السابق، فتعقب ابن المواق عليه صحيح، وفي محله، فالصلت هنا جاء في أحد الروايات ابن بهرام وقد وثقه جماعة[54]، وفي الأخرى: ابن مهران، وهو غير مشهور، وهو المقصود في هذا الحديث، كما سأبينه، فلعل الإشبيلي ظن أنه الصلت بن بهرام وهو أحد الثقات، لذلك سكت عنه، والذي جعلني أقول ذلك لقرائن:

أولاً: ظاهر كلام البزار يميل إلى أن الصلت هذا هو الأول؛ فقد قال عقب الحديث: "لا نعلمه يروى إلا عن حذيفة، وإسناده حسن، والصلت مشهور من أهل البصرة، ومن بعده لا يسأل عن أمثالهم "[55].

ثانياً: قال ابن حبان عند إخراجه هذه الرواية بأنه (الصلت بن بهرام)، وجزم في ترجمته من الثقات بقوله: "ومن قال: "هو الصلت بن مهران، فقد وهم، وإنما هو الصلت بن بهرام، وهو الذي يروي عن الحسن روى عنه محمد بن بكر المقرئ الكوفي ليس بالبرساني"[56].

ثالثاً: أبو يعلى في مسنده أخرج الرواية من طرق: عن محمد بن بكر، عن (الصلت بن بهرام)[57] فذكر ابن

---

(51) بغية النقاد النقلة: 1/ 100-102/ح43.
52 مسند البزار: 220/7/ح2793.
53 مقدمة الأحكام الوسطى: 66/1.
54 وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، وقال أبو حاتم: "صدوق". ولم يتكلموا فيه إلا بسبب الارجاء. انظر: الجرح والتعديل: 438/4/ت1920، ميزان الاعتدال: 317/2/ت3904، تهذيب التهذيب: 432/4/ت760.
55 مسند البزار: 220/7/ح2793.
56 الثقات: 471/6/ت8637.
57 المطالب العالية: 610/17.

كثير في تفسيره رواية أبو يعلى وقال عقبه: "إسناد جيد والصلت بن بهرام كان من ثقات الكوفيين ولم يرم بشيء سوى الإرجاء وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما"[58].

وكلام هؤلاء الأئمة مخالف لصنيع الحفاظ الكبار، فإن الراوي في السند هو الصلت بن مهران، وذلك لأمور:

أولاً: ذكروا أصحاب التراجم في ترجمة (محمد بن بكر البرساني) أنه روى عنه:

علي بن المديني، ومحمد بن مرزوق الباهلي، وهما ممن رويا هذا الحديث عنه[59]، ابن المديني عند البخاري، وأبو نعيم، والطحاوي، كما سبق في تخريجه، والآخر (ابن مرزوق) عند ابن حبان وكذا البزار.

ونص المزي في تهذيبه، وقبله ابن شاهين، أن البرساني روى عن: (الصلت بن مهران)[60].

ثانياً: أن (الصلت بن مهران) المقصود في هذه الرواية مجهول، ترجم له ابن أبي حاتم، بقوله: "صلت بن مهران، روى عن الحسن، وشهر بن حوشب، وروى عنه: محمد بن بكر البرساني، وسهل بن حماد، سمعت أبي يقوله"[61].

ثالثاً: سماه البخاري في "تاريخه" نقلاً عن شيخه علي بن المديني: (صلت بن مهران)[62]، ومثله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" كما سبق، أما ابن حبان في جزمه الآنف فقد تعقبه ابن حجر في التهذيب، فقال: "هذا الذي رده جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه، وقال البخاري في "التاريخ ": قال لي علي: ثنا محمد بن بكر البرساني عن الصلت بن مهران: حدثني الحسن البصري... فذكر حديثه"[63].

وعليه "فالصلت هنا اثنان: ابن بهرام، وقد وثقه جماعة، وابن مهران، وهو غير مشهور؛ لأنه لم يرو عنه غير البرساني وسهل بن حماد، ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "مستور[64]، قال ابن القطان: مجهول الحال"[65].

وختم الكلام ابن قطلوبغا، في ترجمة الصلت بن بهرام، بقوله: "فالحق أنهما اثنان، ابن مِهْران بصري عزيز الحديث، قال فيه ابن القطان: مجهول الحال، وابن بَهَرام كوفي كثير الحديث ثقة، والوهم فيهما

---

[58] تفسير القرآن العظيم: 459/3.
[59] الجرح والتعديل: 212/7/ت1175، تهذيب الكمال: 530/24/ت5092، ميزان الاعتدال: 320/2/ت3915، تهذيب التهذيب: 77/9/ت96.
[60] تاريخ أسماء الثقات: ص116/ت564، تهذيب الكمال: 531/24.
[61] الجرح والتعديل: 439/4/ت1927.
[62] التاريخ الكبير: 301/4/ت2907.
[63] تهذيب التهذيب: 433/4/ت760.
[64] ميزان الاعتدال: 320/2/ت3915.
[65] بيان الوهم والإيهام: 380/3.

جعلهما واحداً، والله أعلم"[66].

فتبين صحة تعقب ابن المواق ووهم الإشبيلي في سكوته على هذه الرواية التي فيها الصلت بن مهران.

الترجيح:

أصاب ابن المواق فيما تعقب به الإشبيلي من سكوته عن الحديث وفيه الصلت بن مهران "مجهول الحال".

(5) حديث المسألة:

عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كانت قيمةُ الدِّيةِ على عهدِ رسولِ الله - صلَّى الله عليه وسلم - ثمان مئة دينارٍ أو ثمانية آلافِ دِرهم، وديةُ أهلِ الكِتاب يومئذٍ النصفُ مِن دِية المسلمين، قال: فكانَ ذلك كذلك حتَّى استُخْلِفَ عمرُ فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت، قال: ففرضها عمرُ على أهل الذهبِ ألفَ دينار، وعلى أهلِ الوَرِقِ اثني عشر ألف درهم، وعلى أهلِ البقر مئتي بقرةٍ، وعلى أهل الشاء ألفَي شاةٍ، وعلى أهل الحُلَلِ مئتَي حُلَّةٍ، قال: وتركَ دِيَة أهلِ الذمةِ لم يرفعْها فيما رفعَ مِنَ الديةِ»[67].

قال الإشبيلي: [أبو داود، عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى أن: "من قتل خطأ فديته مئة من الإبل ثلاثون بنت مخاض...الحديث.] [(68)].

قال ابن المواق: [وذكر من طريق أبي داود (عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل؛ ...الحديث.

قال م: واعتراه في هذا الحديث الآخر منهما أمر آخر، وذلك أنه سكت عنه إلا ما أبرزه من إسناده، وطوى ما ترك من إسناده ذكر راو ضعيف؛ وهو عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، ضعيف عندهم، وقد ضعف به أبو محمد حديث عائشة في الأشربة: كنت آخذ قبضة من تمر، وقبضة من زبيب، فألقيه في الماء. الحديث.. اهـ.] [(69)].

الدراسة النقدية المقارنة

ذكر الإشبيلي حديث أبي داود في دية قتل الخطأ، وهو حديث يرويه أبي داود عن يحيى بن حكيم، عن

---

[66] الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: 341/5/ت5357.

[67] أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الديات، باب الدية، كم هي؟،601/6/ح4542، وعنه البيهقي في الكبرى 135/8/ح16171. عن يحيى بن حكيم، عن عبد الرحمن بن عثمان، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.
ورواه أبي داود في المراسيل: ص211/ح256، من طريق يزيد بن زريع، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب. مرسلا.

[68] الأحكام الوسطى: 54/4-55.

[69] بغية النقاد النقلة: 2221/1-224/ح99.

عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وسكت عنه، فتعقبه ابن المواق بسكوته عن تعليل الحديث وفيه راو ضعيف؛ وهو (عبد الرحمن بن عثمان البكراوي)، وهو القائل في مقدمته من الأحكام أن من منهجه إذا جاء الحديث "بإسناد معتل ذكر علته، ونبه عليه، وإن لم تكن فيه علة كان سكوته عنه دليلا على صحته"[70]. لذلك تعقبه ابن المواق بسكوته عنه، وفيه البكراوي، لأن بسكوت الإشبيلي عنه جاء كأنه صحيحا عنده، وهذا يناقض منهجه السابق.

ولعله سهواً منه في سكوته عنه، لأنه سبق أن علل بهذا الراوي نفسه حديث عائشة في الأشربة، الذي أخرجه أبو داود.

ونص الحديث منه: (حدَّثنا زيادُ بنُ يحيى الحسَّانيّ، حدَّثنا أبو بَحْرٍ، حدَّثنا عَتَّابُ بنُ عبدِ العزيز الحِمانيُّ، حَدَّثتني صفيةُ بنتُ عطيَّةَ، قالت: دخلتُ مع نسوةٍ مِن عبدِ القيس على عائشَةَ، فسألْناها، عن التمرِ والزبيب، فقالت: كنتُ آخُذُ قبضةً مِنْ تمر وقَبْضَةً من زَبِيبٍ، فأُلقيه في إناء، فأمْرُسُه، ثم أسقِيه النبيَّ - صلَّى الله عليه وسلم"[71].

ثم علق الإشبيلي عقب ذكره هذا الحديث، بقوله: (في إسناده أبو بحر البكراوي وهو ضعيف عندهم وله في إسناد آخر...)[72].

فتعقبه ابن القطان بأن سند هذا الحديث الذي "أعله بأبي بحر البكراوي، فإنه قد ترك فيه من لا يصح معه، فإنه إنما يرويه أبو بحر، عن عتاب بن عبد العزيز الحماني قال: حدثتني صفية بنت عطية، عن عائشة.

وصفية هذه لا تعرف.

وعتاب بن عبد العزيز بصري، روى عنه يزيد بن هارون، وعلي بن نصر، ولا تعرف أيضا حاله[73].

وقال ابن القطان في موضع آخر، مقراً بضعف البكراوي: "وهو كما ذكر ضعيف، وقد صرح البستي بعلة ضعفه، فقال: منكر الحديث"[74].

وقد ضعفه أيضاً أحمد وأبو حاتم وابن معين والنسائي والبلخي وابن حبان والذهبي وابن حجر، وذكره العقيلي في الضعفاء

---

[70] مقدمة الأحكام الوسطى: 66/1.
[71] سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب في الخليطين، 544/5/ح3758. وأخرجه من طريقه البيهقي في الكبرى: 534/8/ح17464. ضعفه ابن حزم في المحلى: 217/6، والزيلعي في نصب الراية:301/4، وابن حجر في الدراية 250/2.
[72] الأحكام الوسطى: 162/4.
[73] بيان الوهم والإيهام: باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف 185/3.
[74] بيان الوهم والإيهام: باب ذكر أحاديث عللها، ولم يبين من أسانيدها موضع العلل 395/3.

وجل من ضعفه أشاروا إلى أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار، وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأي فيه، ووثقه العجلي، وقال أبو داود: صالح[75].

وكما أن الإشبيلي ضعف البكراوي في موضع آخر أيضاً من الأحكام، في كتاب الصلح والجزية، عن ابن عدي من حديث علي، ثم قال عقبه: "وقد رواه من طريق آخر فيه عبد الرحمن بن عثمان البكراوي وهو ضعيف أيضا"[76].

فتبين مما سبق أن الإشبيلي يرى بضعف البكراوي كما بينته من مواضعه من الأحكام، وسهى عنه في هذا الحديث لذلك تعقبه ابن المواق بسكوته عنه.

الترجيح:

أصاب ابن المواق فيما تعقب به الإشبيلي في سكوته عن هذا الحديث وفيه عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، وهو ضعيف.

الخاتمة

تم بحمد الله ختام هذا البحث، وهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

النتائج:

- **أولاً:** يعد الإشبيلي ثم ابن القطان وابن المواق من أشهر أعلام مدرسة الحديث بالمغرب، حيث يمثلون امتدادا لأكابر علمائها؛ وذلك لتقدمهم وسعة اطلاعهم ومعرفتهم بأحوال الرواة وأحكام النقاد.
- **ثانياً:** اتبع الأئمة الثلاثة منهجا علميا دقيقاً في نقد الرجال، وتتبع أحوالهم، مما يدل على نزاهتهم ودقته العلمية.
- **ثالثاً:** بلغ عدد الرواة المدروسين في البحث خمسة رواه، حكم على اثنان منهما بالجهالة، واثنان بالضعف، وواحد رفعت عنه الجهالة وعرفت عينه حسب القرائن المعطاة.
- **رابعاً:** كانت أدلة ابن المواق فيما خالف به ابن القطان والإشبيلي؛ من مصادر كتب السنة الأصلية، ككتب الرجال والمصطلح والمتون المسندة، واللغة، وغيرها.

[75] انظر: تاريخ ابن معين- رواية الدوري: 209/4/ت3998. الجامع لعلوم الإمام أحمد: 28/18/ت1605، التاريخ الكبير: 331/5/ت1054، الثقات للعجلي: 82/2/ت1058، قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي: 375/2/ت1001، الضعفاء الكبير: 335/2/ت932، الجرح والتعديل: 264/5/ت1252، تهذيب الكمال: 271/17/ت3897، ميزان الاعتدال: 578/2/ت4918، تقريب التهذيب: ص346/ت3943.

[76] الأحكام الوسطى: 116/3، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال: 484/5/ت1123.

التوصيات والمقترحات:

أوصي بأن تتوسع دائرة الاهتمام بعلم أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ودراستها دراسة نقدية مقارنة حتى يتوصل إلى الحكم على الراوي ومعرفة طبقته، فهي كنوز دفينة تحتاج غواصا ماهراً يكشف عنها، فهذا العلم من أهم العلوم التي تنمي الفهم، وتقوي الشخصية العلمية لدا الباحث.

فهرس المراجع والمصادر

- الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن الخراط "الأحكام الوسطى" تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1416هـ).
- ابن المواق، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي، "بغية النقاد النقلة"، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه للمحقق، ط1، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1425 هـ - 2004 م.
- ابن القطان، أبي الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط1، الناشر: دار طيبة، الرياض، 1418هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، (ط1، بيروت، دار المعرفة، 1382هـ).
- البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، "التاريخ الكبير"، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج جمال الدين ابن الزكي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المحقق: د. بشار عواد معروف- ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت- 1400هـ– 1980م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي " الجرح والتعديل"، ط1، - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت 1271 هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيس، "العلل الكبير"، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، ط1، اعالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، 1409.
- ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجه"، ط1، دار الرسالة العالمية 1430هـ.

- أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، "سنن أبي داود"، تحقيق: محمد عوامة، ط/ دار القبلة - مؤسسة الريان - المكتبة المكية، سنة النشر: 1419هـ.
- الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، "سنن الترمذي"، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ط 2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ.
- الدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي "سنن الدارقطني"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1424هـ.
- النسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت – لبنان، 1421هـ - 2001م.
- النسائي، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، "سنن النسائي -المجتبى"، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، سنة النشر: 1433 – 2012.
- البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، الناشر: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- ابن أبي عدي، أبي أحمد بن عدي الجرجاني "الكامل في ضعفاء الرجال"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1418هـ.
- ابن حجر، لأبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ط1، دار المعرفة – بيروت.
- ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، ط1، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ.
- ابن حجر، الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي، "لسان الميزان"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1416هـ.
- ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني "تقريب التهذيب"، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ – 1986م.
- أبي داود، أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني "المراسيل"، المحقق: شعيب الأرناؤوط، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة – 1408هـ).
- البيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، "السنن الكبرى"، ط1، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، 1344 هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين أبي بكر، "معرفة السنن والآثار"، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي،

(ط1، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت).

- أبي نعيم، أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، "معرفة الصحابة"، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، (ط1، دار الوطن للنشر، الرياض، 1419هـ).
- الزيلعي، جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف، "نصب الراية لأحاديث الهداية"، تحقيق: محمد عوامة، (ط1/ مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، 1418هـ).
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي(ت842هـ)، "توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم": تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الأولى (1993م)، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ابن معين، أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، "تاريخ ابن معين" (رواية الدوري): المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 هـ – 1979م.
- ابن شاهين: أبي حفص عمر بن أحمد البغدادي، "تاريخ أسماء الثقات"، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1404هـ – 1984م.
- الواسطي، أبي الحسن أسلم بن سهل الواسطي "تاريخ واسط"، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.
- المباركفوري، أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
- أحمد بن حنبل، "الجامع لعلوم الإمام أحمد": لخالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية ط: الأولى، 1430 هـ.
- الطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي "شرح مشكل الآثار"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
- ابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، " صحيح ابن حبان" بترتيب ابن بلبان: تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1414هـ.
- ابن حزم، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي "المحلى بالآثار"، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

- البزار، أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي "مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار"، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
- ابن الأعرابي، أبي سعيد ابن الأعرابي أحمد بن محمد البصري "معجم ابن الأعرابي": تحقيق: عبد المحسن الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

Index of References and Sources:

- Al-Ishbili, Abdul Haq bin Abdul Rahman bin Abdullah Ibn Al-Kharrat, “Al-Ahkam Al-Wusta,” edited by: Hamdi Al-Salafi, Subhi Al-Samarrai, (1st edition, Riyadh, Al-Rushd Library, 1416 AH).
- Ibn Al-Mawaq, Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Khalaf bin Faraj bin Saf Al-Marakshi Al-Maliki, “For the Purpose of the Critics of the Nuqlah”, study, investigation and commentary by: Dr. Muhammad Kharshafi, Origin of the Book: Doctoral Dissertation by the Investigator, 1st Edition, Publisher: Adwa’ Al-Salaf Library, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1425 AH - 2004 AD.
- Ibn Al-Qattan, Abu Al-Hasan Ibn Al-Qattan, Ali bin Muhammad bin Abdul-Malik Al-Kutami Al-Himyari Al-Fassi, “Explanation of Illusion and Illusion in the Book of Ahkam”, edited by: Al-Hussein Ait Saeed, 1st edition, publisher: Dar Taiba, Riyadh, 1418 AH.
- Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad, “The Scale of Moderation in Criticism of Men,” (1st edition, Beirut, Dar al-Ma’rifa, 1382 AH).
- Al-Bukhari, by Abu Abdullah Muhammad bin Ismail al-Jaafi, “The Great History”, 1st edition, Uthmani Encyclopedia, Hyderabad - India.
- Al-Mazzi, Yusuf bin Abdul Rahman Abu Al-Hajjaj Jamal Al-Din Ibn Al-Zaki, “Tahdheeb Al-Kamal fi Asma Al-Rijal”, investigator: Dr. Bashar Awad Marouf - 1st edition, Al-Resala Foundation - Beirut - 1400 AH - 1980 AD.
- Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Tamimi, al-Hanathali, al-Razi, “Al-Jarh wa al-Ta’deel”, 1st edition, - Al-Hind, Dar Ihya al-Arabi al-Turath - Beirut 1271 AH.
- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sura bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Issa, “The Great Illness”, edited by: Subhi Al-Samarrai, Abu Al-Maati Al-Nouri, Mahmoud Khalil Al-Saidi, 1st edition, Alam Al-Kutub, Arab Nahda Library - Beirut, 1409.

- Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, “Sunan Ibn Majah”, 1st edition, Dar Al-Risala Al-Alamiyya 1430 AH.
- Abi Dawud, Suleiman bin Al-Ash’ath Al-Sijistani, “Sunan Abi Dawud”, edited by: Muhammad Awama, published by Dar Al-Qibla - Al-Rayyan Foundation - Meccan Library, year of publication: 1419 AH.
- Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Issa bin Sura, “Sunan Al-Tirmidhi”, edited by: Ahmed Muhammad Shaker and others, 2nd edition, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press Company, Egypt, 1395 AH.
- Al-Daraqutni, Abi Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi Al-Baghdadi, “Sunan Al-Daraqutni”, edited by: Shuaib Al-Arnaout and others, 1st edition, Al-Resala Foundation, Beirut, 1424 AH.
- Al-Nasa’i, Abi Abdul Rahman Ahmad bin Shuaib, “Al-Sunan Al-Kubra”, 1st edition, Al-Risala Foundation - Beirut - Lebanon, 1421 AH - 2001 AD.
- Al-Nasa’i, Abi Abdul Rahman Ahmad bin Shuaib bin Ali Al-Khorasani, “Sunan Al-Nasa’i - Al-Mujtaba”, edited by: Center for Research and Information Technology - Dar Al-Taseer, year of publication: 1433 - 2012.
- Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Jaafi, “Sahih Al-Bukhari”, edited by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, 1st edition, publisher: Dar Touq Al-Najat, 1422 AH.
- Ibn Abi Adi, Abi Ahmad Ibn Adi al-Jurjani, “Al-Kamil fi Weak Men”, edited by: Adel Ahmad Abd al-Mawjoud-Ali Muhammad Moawad, co-investigated by: Abd al-Fattah Abu Sunna, 1st edition, Scientific Books - Beirut, Lebanon, 1418 AH.
- Ibn Hajar, by Abi Al-Fadl Ahmad bin Ali Hajar Al-Asqalani, “Al-Dariyah fi Graduating Hadiths of Guidance”, edited by: Al-Sayyid Abdullah Hashim Al-Yamani Al-Madani, 1st edition, Dar Al-Ma’rifa – Beirut
- Ibn Hajar, Abi al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar al-Asqalani, “Tahdheeb al-Tahdheeb”, 1st edition, publisher: Nizamiyah Encyclopedia Press, India, 1326 AH.
- Ibn Hajar, Al-Hafiz Shihab Al-Din Ahmed bin Ali, “Lisan Al-Mizan”, edited by: Adel Ahmed Abdel-Mawjoud and Ali Muhammad Moawad, 1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1416 AH.
- Ibn Hajar, Abi Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalani, “Taqrib Al-Tahdheeb”, edited by: Muhammad Awama, publisher: Dar Al-Rashid - Syria, first edition, 1406 AH - 1986 AD.

- Abi Dawud, Abi Dawud Suleiman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani, "Al-Murasil", edited by: Shuaib Al-Arnaout, (1st edition, Beirut, Al-Resala Foundation - 1408 AH).
- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein bin Ali, "Al-Sunan Al-Kubra", 1st edition, Council of the Regular Knowledge Department located in India in the town of Hyderabad, 1344 AH.
- Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein Abi Bakr, "Knowledge of the Sunnahs and Traditions", edited by: Abdul Muti Amin Qalaji, (1st edition, University of Islamic Studies (Karachi - Pakistan), Dar Qutayba (Damascus - Beirut).
- Abu Naim, Abu Naim Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq bin Musa bin Mahran Al-Asbahani, "Knowledge of the Companions", edited by: Adel bin Yusuf Al-Azzazi, (1st edition, Dar Al-Watan Publishing, Riyadh, 1419 AH).
- Al-Zayla'i, Jamal al-Din Abi Muhammad Abdullah bin Yusuf, "Nasb al-Raya for Hadiths of Guidance," edited by: Muhammad Awama, (1st edition/Al-Rayyan Foundation for Printing and Publishing - Beirut - Lebanon/ Dar Al-Qibla for Islamic Culture - Jeddah - Saudi Arabia, 1418 AH).
- Ibn Nasser al-Din, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad al-Dimashqi (d. 842 AH), "Clarification of the Suspects in Seizing the Names, Lineages, Surnames, and Nicknames of Narrators," edited by: Muhammad Naim al-Arqsusi, first edition (1993 AD), Al-Resala Foundation - Beirut.
- Ibn Ma'in, Abu Zakaria Yahya ibn Ma'in al-Baghdadi, "The History of Ibn Ma'in" (Al-Duri's novel): Editor: Dr. Ahmed Muhammad Nour Saif, Publisher: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage - Mecca, First Edition, 1399 AH - 1979 AD.
- Ibn Shaheen, Abu Hafs Omar bin Ahmed Al-Baghdadi, "The History of the Trustworthy Names", edited by: Subhi Al-Samarrai, publisher: Al-Dar Al-Salafiyya - Kuwait, first edition, 1404 AH - 1984 AD.
- Al-Wasiti, Abi Al-Hasan Aslam bin Sahl Al-Wasiti, "The History of Wasit", edited by: Korkis Awad, publisher: Alam Al-Kutub, Beirut, first edition, 1406 AH.
- Al-Mubarakfouri, Abi Al-Ala Muhammad Abdul-Rahman bin Abdul-Rahim, "Tuhfat Al-Ahwadi bi Sharh Jami' Al-Tirmidhi", Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1410 AH.

- Ahmed bin Hanbal, “Al-Jami’ ul-Imam Ahmad”, by Khaled Al-Rabbat, Sayyid Izzat Eid [with the participation of researchers at Dar Al-Falah], Publisher: Dar Al-Falah for Scientific Research and Heritage Investigation, Fayoum - Arab Republic of Egypt, First Edition, 1430 AH.
- Al-Tahawi, Abi Jaafar Ahmad bin Muhammad bin Salama bin Abdul-Malik Al-Azdi, “Explanation of the Problem of Athars”, edited by: Shuaib Al-Arnaout, publisher: Al-Resala Foundation, first edition, 1415 AH.
- Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad bin Hibban bin Ahmad Al-Basti, “Sahih Ibn Hibban” arranged by Ibn Balban: edited by: Shuaib Al-Arnaout, Al-Resala Foundation, Beirut, second edition, 1414 AH.
- Ibn Hazm, by Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Hazm Al-Andalusi, “Al-Muhalla bi-Athar”, Publisher: Dar Al-Fikr - Beirut, Edition: Unprinted and undated.
- Al-Bazzar, Abu Bakr Ahmad bin Amr bin Abdul Khaliq bin Khallad bin Ubaidullah Al-Attaki, “Musnad Al-Bazzar published in the name of Al-Bahr Al-Zakhar”, verified by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah, (verified parts 1 to 9), and Adel bin Saad (verified parts 10 to 17), and Sabri Abdul Khaleq Al-Shafi’i (verified Part 18), Publisher: Library of Science and Wisdom, Medina, Edition: First, (began 1988 AD, and ended 2009 AD).
- Ibn al-A'rabi, Abu Sa'id Ibn al-A'rabi Ahmad ibn Muhammad al-Basri, "Dictionary of Ibn al-A'rabi", edited by: Abdul Mohsen al-Husseini, publisher: Dar Ibn al-Jawzi, Saudi Arabia, first edition, 1418 AH.